رغم الأزمة المالية دراسة أكاديمية تكشف ارتفاع مخصصات وزارة الداخلية الى الضعف خلال عامين

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

22/07/2009

كشفت دراسة حديثة للدكتورة منال متولى مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة ارتفاع معدلات الانفاق على مخصصات الشرطة واجهزة الامن الى اكثر من الضعف خلال الاربع سنوات الاخيرة

واكدت الدراسة ان معدلات الانفاق على اجهزة الامن ارتفعت من **7,6%** فى المتوسط خلال **2004. 2006**الى **11,9%** خلال الفترة من **2006.2008** .

وكشفت الدراسة التى تناولت التكلفة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب فى مصر ان معدل نمو الانفاق على خدمات الشرطة خلال الفترة **2006/2007 – 2007/2008** وصل الى **20,8% .** وأوضحت أن الحكومة بررت ذلك بانه يأتى فى إطار توفير القدرة اللازمة لمواجهة الارهاب على اعتبار أن تحقيق الأمن فى الأجل القصير أحد المتطلبات الأساسية لرفع معدل النمو الإقتصادى

وأشارت الدراسة إلى أن تزايد الانفاق من الموازنة العامة للدولة على الأمن والدفاع أحد أهم الآثار السلبية للارهاب

وأكدت الدراسة أن ارتفاع معدلات الانفاق على الجانب الامنى تسبب فى انخفاض معدل الناتج المحلى بمقدار **0,57% .** ونسبة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر الى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة **5%.**

وارجعت الدراسة اسباب تراجع معدل الحوادث الارهابية فى مصر خلال السنوات الاخيرة الى التوسع فى الاعتماد على الآليات الأمنية بدرجة أكبر فى مواجهة الارهاب

وأكد الدكتور على الدين هلال - أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة خلال المؤتمر الذى عقده مركز الدراسات المستقبلية أمس حول إقتصاديات الإرهاب - أن ما يشاع حول وجود علاقة وثيقة بين الفقر والإرهاب غير صحيح وأوضح أن البحوث العلمية لم تثبت حتى اليوم وجود علاقة إيجابية بينهما لافتا الى أن الارهابين منهم الفقراء والأغنياء والمنتمين الى الطبقة المتوسطة

وقال: إن التحليل النفسى للارهابيين أكد أن غالبيتهم بنتمى الى فئة المهمشين والمظلومين, ولذلك تجد الكثير منهم من أبناء الريف الذين نزحوا الى المدينة

وأكد أن تمويل التنظيمات الارهابية لا يكون من الدول لكن من أفراد أغنياء فى دول غنية وتسيطر عليهم اتجاهات معينة بالاضافة الى جماعات المافيا وتجار الأسلحة والهيئات والتجمعات التى تعمل على جمع التبرعات بعيدا عن اشراف الدولة

وقال: إن تزايد حوادث الارهاب تدفع الدولة لاتخاذ مزيد من الاحتياطات الأمنية مما يؤدى لتضخم جهاز الأمن مشيرا الى أنه لا يمكن تقليص جهاز الأمن بعد تضخمه إلا بقرار سياسى

واضاف:"من الصعب جدا اتخاذ هذا القرار لأنه سوف يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة" لافتا الى أن تزايد الارهاب فى العالم كان من العوامل الرئيسية لظهور ما يسمى بخصخصة الأمن وإنشاء شركات الأمن

المصدر : بر مصر